استراتيجيات الأمن الغذائي في خضم الأزمات الاقتصادية والمناخية

د. دينا معوض

باحث ومدرس مساعد في جامعة علوم الطعام في إيطاليا

في عالم متزايد التعقيد والتحديات، تبرز مسألة الأمن الغذائي بوصفها واحدة من أهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي. فالأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية التي نشهدها باتت تُشكّل تهديدات خطيرة لإمدادات الغذاء والقدرة على الوصول إليه بشكل عادل وشامل، حيث إن التباطؤ الاقتصادي والتضخم المرتفع يُقلصان قدرة الأفراد والأسر على تحمل تكاليف الغذاء، بينما تؤدي الكوارث الطبيعية والجفاف إلى انخفاض إنتاج المحاصيل وتعطل سلاسل التوريد. وفي ظل هذه التحديات، يتطلب تحقيق الأمن الغذائي جهودًا متكاملة من الحكومات والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى التعاون الدولي. ومن المتوقع أن يعاني ٦٠٠ مليون شخص تقريبا من نقص تغذية مزمن عام ٢٠٣٠، وأن يواجه ما يصل إلى ٢٣٨ مليون شخص انعدامًا حادًا في أمنهم الغذائي وأن يصبحوا بحاجة إلى مساعدة طارئة.

الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الأمن الغذائي

نقص التغذية هو الحالة التي يكون فيها استهلاك الأغذية المعتاد للفرد غير كافٍ لتوفر كمية الطاقة الغذائية اللازمة لعيش حياة طبيعية بكامل النشاط والصحة. وتشير آخر الإحصائيات إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من ١٣٥ مليون شخص في عام ٢٠١٩ إلى ٣٤٥ مليونًا في عام٢٠٢٢ في ٨٢ دولة فقط حول العالم، حيث أدت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، وتعطل سلاسل الإمداد، إلى زيادة أسعار المواد الغذائية لتصل بذلك إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق.

عندما بدأ العالم يتعافى من جائحة كوفيد-١٩ أحدثت تداعيات الحرب في أوكرانيا اضطرابات في أسواق الأغذية والطاقة المتقلبة بالفعل، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة تأثير العوامل الأخرى وطرح تحديات جديدة أمام الأمن الغذائي العالمي. وفقًا لأحدث تقييم وارد في إصدار عام ٢٠٢٣ من تقرير

«حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم»، لا تزال معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي أعلى بكثير من مستواها قبل تفشي جائحة كوفيد-١٩، حيث زادت نسبة الأفراد الذين يعانون من فقدان الأمن الغذائي إلى حوالي ٩,٢٪ من سكان العالم في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ٧,٩٪ في عام ٢٠١٩. كما أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع في إفريقيا أكبر بكثير منها في أقاليم العالم الأخرى بمقدار حوالي ٢٠٪. ومن المتوقع أيضًا أن يعاني ٦٠٠ مليون شخص تقريبا من نقص التغذية المزمن عام ٢٠٣٠ وأن يواجه ما يصل إلى ٢٣٨ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد وأن يصبحوا بحاجة إلى مساعدة طارئة. تدل هذه الإحصائيات على مدى صعوبة تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع، ولا سيما في إفريقيا. ويوضح الشكل (١) التالي الاتجاه المتزايد لمعدل انتشار نقص التغذية العالمي، خاصة ما بعد أزمة كورونا عام ٢٠٢٠.

شكل (١) نقص التغذية العالمي ٢٠٠٥-٢٠٢٢

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢٣، قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية، مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة.

تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي

إن التغير المناخي الذي يتمثّل في ارتفاع درجات الحرارة وثاني أكسيد الكربون قد يكون مفيدا للمحاصيل إلى حد معين، ولكن على الجانب الآخر فإنه يُسرّع من معدلات البخر من النباتات والتربة، كما يؤثر بشكل سلبي على كمية المياه الضرورية لنمو المحاصيل. وبالنسبة للمناطق التي تعاني من ندرة مياه وعدم توافر المصادر المائية اللازمة للزراعة، فإن الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي تتفاقم بسبب نقص إمدادات المياه. وأيضا حدوث أو تكرار الظواهر المناخية الشديدة أو المفاجئة مثل الفيضانات والعواصف قد يؤدي إلى إجهاد التربة، وزيادة انتشار الأمراض والآفات، والتي بدورها تعمل على تلف المحاصيل، وبالتالي تهديد الأمن الغذائي. كما يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى عرقلة وزيادة تكلفة اتباع التدابير والأنشطة اللازمة للحد من تداعيات التغيرات المناخية، لا سيما عندما يكون متوسط الزيادة العالمية في درجات الحرارة أكثر من درجتين

مئويتين. أما في الدول التي تشهد بالفعل ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة، كما في إفريقيا أو جنوب آسيا، يمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى إحداث أضرار فورية على المحاصيل التي لا تتحمل درجات الحرارة العالية مثل القمح.

ويعيش ٨٠٪ من سكان العالم الأكثر عرضة للمخاطر التي تترتب عن تلف المحاصيل وانتشار الجوع بسبب التغيرات المناخية في إفريقيا وآسيا وجنوب شرق آسيا؛ إذ تشهد تلك المناطق ارتفاعًا في معدلات الفقر، خاصة بين الفئات العاملة في مجال الزراعة، ومن ثمّ فإن حدوث موجة جفاف شديدة قد يدفع الملايين نحو الفقر. ويحدث هذا في دول مثل الفلبين وفيتنام، والتي بالرغم من تمتعها بارتفاع نسبي في مستويات الدخول، فإن المزارعين يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة. وبالتالي، فإن عدم إيجاد حلول للتداعيات السلبية للتغيرات المناخية، وما تتسبب فيه من تراجع في الإنتاج الزراعي، لا سيما في المناطق التي تعاني بالفعل من نقص الأمن الغذائي، سيؤدي في الأخير إلى ارتفاع معدلات الفقر، علمًا بوجود تقديرات تشير إلى أن نحو ٤٣ مليون شخص في إفريقيا مهددون بالوقوع تحت خط الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ بفعل التغيرات المناخية، الأمر الذي يعني بدروه تعرض هؤلاء إلى نقص أو انعدام أمنهم الغذائي.

استراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي

لتعزيز الأمن الغذائي في ظل هذه الأزمات، من الضروري اتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات تتطلب إجراءات وسياسات وتطبيق تكنولوجيات جديدة، وبالتالي استثمارات لازمة للتغلب على التحديات الحالية. وتتمثل هذه الاستراتيجيات بشكل عام في؛ أولا: تشجيع الابتكار في الزراعة من خلال استخدام تقنيات زراعية حديثة ومستدامة. ثانيا: تعزيز التعاون بين الدول لتبادل المعرفة والموارد. ثالثا: تعزيز برامج الدعم الاجتماعي من قِبل الحكومات لمساعدة الفئات الأكثر ضعفًا في مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء وبالتالي التعرض لنقص التغذية.

أيضًا قدّم الخبراء في تقرير «حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢٣»، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، سياسات وحلول للنظم الزراعية والغذائية. حيث أشار التقرير إلى أهمية اغتنام الفرص الناشئة من بعض الظواهر مثل التوسع الحضري، والذي بالرغم من بعض آثاره السلبية يمكن أن يعكس تفاعلا واضحًا بين النظم الزراعية والغذائية والترابط الريفي الحضري المستمر. إن السياسات اللازمة بناءً على آراء الخبراء يجب أن تكون موجّهة لتعزيز الروابط بين النظم الزراعية والغذائية من خلال العلاقة الرابطة بين المناطق الريفية والحضرية. وهذه الاستراتيجيات لا تعتمد فقط على الحكومات المركزية، وإنما أيضًا على آليات الحوكمة المحلية التي تعتبر من العوامل الرئيسة لتحسين تلك الروابط. وتتمثل هذه السياسات في الآتي:

١. السياسات والاستثمارات من أجل أنماط غذائية صحية عبر الترابط الريفي الحضري:

١. ١. سياسات البيئات الغذائية وسلوك المستهلكين، مثل التثقيف الغذائي ودعم منافذ بيع الأغذية الصحية.

١. ٢. سياسات الإمدادات الغذائية في المراحل المتوسطة من السلاسل الغذائية لجعل الأنماط الغذائية ميسورة التكلفة للجميع، مثل تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم أغذية آمنة وصحية ومغذية.

١. ٣. سياسات إنتاج الأغذية، مثل استثمارات البنية التحتية في قطاع الزراعة.

٢. التكنولوجيا والابتكار: عامل تمكين أساسي لتحويل النظم الزراعية والغذائية.

٢. ١. التكنولوجيا والابتكار الموجهان نحو البيئات الغذائية وسلوك المستهلك.

٢. ٢. التكنولوجيا والابتكار في المراحل المتوسطة من سلسلة التوريد الغذائي.

٢. ٣. التكنولوجيا والابتكار المتعلقان بإنتاج الأغذية.

٢. ٤. التطلع إلى المستقبل: تسخير التكنولوجيا والابتكار لصالح الجميع عبر الترابط الريفي الحضري.

٣. آليات التخطيط والحوكمة المتكاملة

٣. ١. آليات حوكمة النظم الزراعية والغذائية التي تشمل العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل: منظمات المزارعين، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، كأدوات مهمة لمعالجة الثغرات في السياسات المحلية والتخطيط المتعلق بالأمن الغذائي.

٣. ٢. سياسات الأنظمة الزراعية والغذائية المحلية المتكاملة وتخطيطها، والتي تشمل الاستثمارات والتشريعات الموجّهة للعامل مع التحديات والفرص الزراعية والغذائية المتعددة.

ويعرض الشكل التالي النهج الذي اعتمده الخبراء في التقرير، والذي يعمل على إشراك مختلف أصحاب المصلحة في الأنظمة الزراعية والغذائية، سواء من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وبالتالي، فإن نجاح هذه السياسة يعتمد على التنسيق بين العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة. ولا بد من وجود آليات ومؤسسات قوية قادرة على تنفيذ السياسات ووضع التشريعات وجذب الاستثمارات اللازمة، فضلًا عن الاستفادة من التطورات التكنولوجية والابتكار.

شكل (٢) سياسات تقوية الروابط بين النظم الزراعية والغذائية

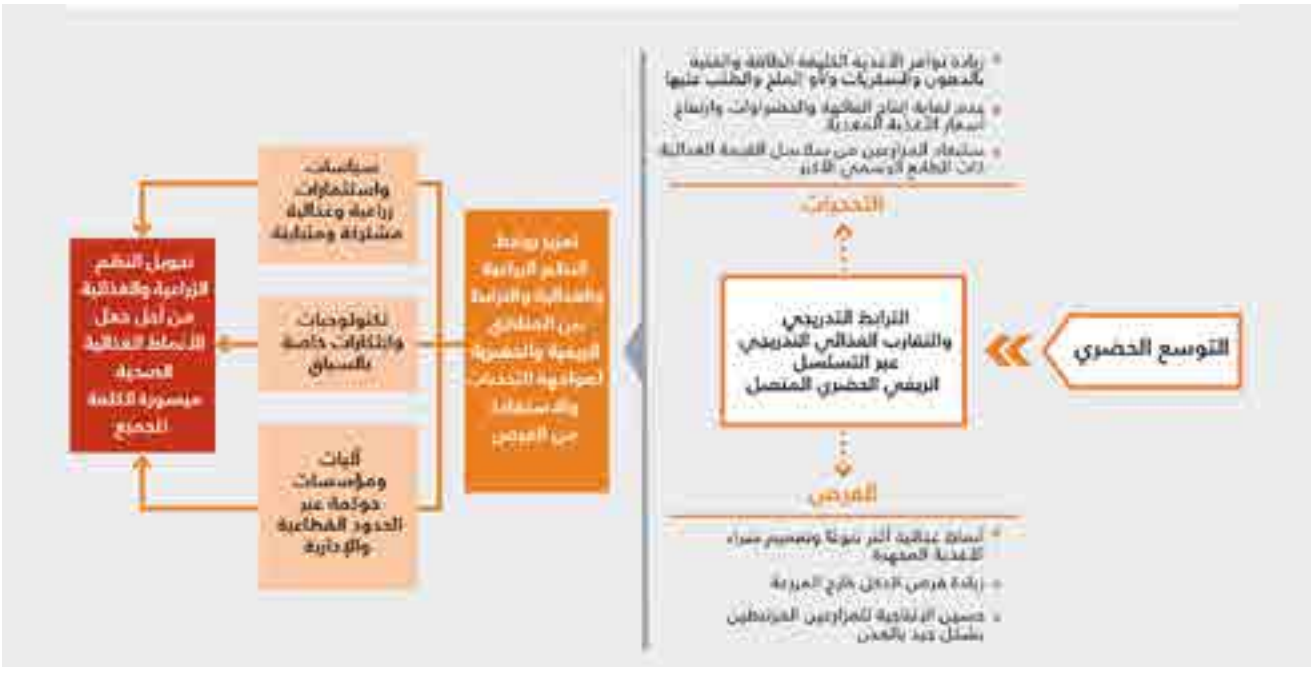

وبناءً عليه، فإنه على المستوى الوطني يجب على كل دولة أن يكون لها استراتيجيات محددة متعلقة بالأمن الغذائي، على سبيل المثال، يوضح إطار (١) استراتيجية التنمية الزراعية والأمن الغذائي ٢٠٣٠ في مصر التي تعمل على تحقيقها بشكلٍ فعّال من خلال العديد من الجهود المحلية والشراكات الدولية. أما على المستوى الدولي فهناك العديد من المجهودات، والتي نخص بالذكر منها المشاريع البحثية التي تعتبر نقطة البداية لتقديم الاستراتيجيات والسياسات المطلوبة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، على سبيل المثال إطار (٢) مشروع (٢٠٢٤ - ٢٠٢٧) STAPLES في مصر والمغرب.

إطار (١): جهود الدول للتعامل مع الأمن الغذائي: استراتيجية التنمية الزراعية والأمن الغذائي ٢٠٣٠ في مصر

في مصر تُسهم الزراعة بنسبة ١٤.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل ٢٨٪ من القوى العاملة في الدولة، و٥٥٪ من القوى العاملة في صعيد مصر، لذلك تقوم الدولة على تنفيذ استراتيجية للنهوض بالقطاع وتطويره. وبناءً عليه وضعت الدولة المصرية استراتيجية تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي، والتي تشمل ٦ محاور مختلفة تتمثل في: ١- التوسع الأفقي عبر إضافة أراضٍ جديدة في ضوء الموارد المتاحة في الدولة. ٢- التوسع الرأسي من خلال استنباط أصناف عالية الإنتاجية وتطبيق ممارسات زراعية حديثة. ٣- زيادة تنافسية الصادرات الزراعية وتدعيم الصحة النباتية والحيوانية. ٤- دعم القطاع الزراعي بزيادة الاستثمارات الموجهة له. ٥- تدعيم أنشطة الإنتاج الحيواني والسمكي. ٦- تغيير الأنماط الاستهلاكية كإحدى الآليات لتخفيف الضغوط على الموارد.

وهناك العديد من الجهود المحلية والشراكات الدولية التي تعمل على تحقيق هذه الاستراتيجية بشكلٍ فعّال على سبيل المثال لا الحصر، حيث إن وزارة التعاون الدولي، تسعى من خلال استراتيجيتها إلى تعزيز التعاون الإنمائي الفعال في مجال الزراعة من خلال الشراكات التنموية الفعّالة لتعزيز استدامة القطاع الزراعي، ومن بينها، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة (IFAD) ، والذي على مدار أكثر من أربعة عقود قام بتمويل ١٤ مشروعًا كما في الشكل الموضح بالأسفل. كما وقعت مصر وإيطاليا في أبريل الماضي ٢٠٢٤ اتفاقًا بقيمة ٤٢ مليون جنيه بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة لمشروع الرعاية الاجتماعية بالأقصر الذي يعمل على تمكين المجتمعات، حيث يشمل هذا المشروع دعم الأسر والطلاب في المرحلة الابتدائية بالمدارس من خلال توفير وجبات الطعام والتدريب المهني. وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تم تنفيذ عدد من المشروعات بالأقصر، من بينها أول مركز متكامل للخدمات الزراعية، لدعم استراتيجية الأمن الغذائي لتوفير خدمات التدريب والمساعدة الفنية، وتم تطبيق النموذج في ٧ محافظات، هي «أسيوط وأسوان وبني سويف والأقصر والمنيا وقنا وسوهاج»، واستفاد منه ما لا يقل عن ١٤ ألف مزارع من صغار الملاك، و١٢ ألف سيدة وأسرهن.

بالإضافة إلى مشروع وحدة تجفيف الطماطم الذي يبرز أهمية دور المرأة في التنمية الزراعية، حيث تم تدشين وحدة الطماطم المجففة بالشمس بالأقصر، والذي يوفر ٢٠٠ فرصة عمل موسمية للسيدات فقط. ويعمل هذا المشروع على حماية الأمن الغذائي من خلال خفض الهدر من المحاصيل، مع دعم ورفع دخل المزارعين بنسبة ٣٠٪، ورفع القيمة السوقية للصادرات من تلك المحاصيل في مصر لضمان تعزيز استدامة العائلات، وبذلك أصبحت مصر واحدة من كبرى دول العالم في تصدير الطماطم المجففة.

إطار (٢): جهود دولية بحثية عن الأمن الغذائي: مشروع (٢٠٢٤-٢٠٢٧) STAPLES في مصر والمغرب (استقرار الوصول إلى الغذاء وأسعاره وانخفاض التعرض للصدمات)

(STable food Access and Prices and Lower Exposure/ to Shocks)

يعتبر هذا المشروع جزءًا من برنامج PRIMA (Partnership for Research & Innovation in the Mediterranean area) المدعوم من الاتحاد الأوروبي، ويعمل على تعزيز الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتركيز على دراسة حالة لدولتي مصر والمغرب. ويتناول المشروع القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي من خلال تعميق فهم الضغوطات والصدمات الخارجية (مثل كوفيد-١٩، والحرب الروسية الأوكرانية، والتغير المناخي) التي تُعرّض الأمن الغذائي للخطر في المنطقة. إن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة بشكل خاص للصدمات الدولية، خاصةً في أسواق الحبوب؛ لأنها تعتمد إلى حد كبير على الاستيراد لإطعام سكانها كما يحدث في مصر والمغرب. وبالتالي فإن الفهم العميق للصدمات والضغوط الخارجية واستراتيجيات التكيف أمر أساسي لـ:- أ- الجهات الفاعلة الخاصة من أجل الاستجابة السريعة وتعديل خططها وفقًا لذلك. ب- الجهات الفاعلة العامة مثل الحكومات من أجل تصميم سياسات واستراتيجيات المرونة اللازمة. وإدراكًا لضرورة اتباع نهج شامل، يركز المشروع على فهم قيمة سلسلة الحبوب بأكملها، محليًا وعالميا، وتبني استراتيجية متعددة الأبعاد. وفي النهاية يهدف المشروع إلى تعزيز مرونة أنظمة الغذاء في مصر والمغرب، وبالتالي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل.

حدد المشروع مجموعة من العناصر التي يجب العمل عليها لتحقيق الهدف من المشروع:

- الضغوطات والصدمات الخارجية لأنظمة الغذاء: توفير فهم واضح للحكومات والجهات الفاعلة عن الضغوطات والصدمات الخارجية الناجمة عن سلاسل الغذاء العالمية، والتي تهدد سلسلة توريد الحبوب المحلية والأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تطوير استراتيجيات المرونة اللازمة في أنظمة الغذاء: تطوير حلول مبتكرة وتوصيات تستند إلى الأدلة بالإضافة إلى استراتيجيات وخطط العمل وأفضل الممارسات التي يمكن للحكومات والجهات الفاعلة في أنظمة الغذاء «خاصةً سلسلة الحبوب» استخدامها لتعزيز مرونة النظام وضمان الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تحسين الاستعداد اللازم للأمن الغذائي: تحسين استعداد الحكومات والجهات الفاعلة للقدرة على توقع الضغوطات الخارجية الممكنة على الحبوب والتعامل معها من خلال دمج المعلومات والبيانات الجديدة التي سيجمعها المشروع ويعمل على تحليلها في نظام دعم القرار (DSS) لتبني الحلول وأفضل الممارسات.

ويتمثل النشاط الأساسي للمشروع في تنفيذ نهج متكامل لمعالجة محركات التغيير التي تؤثر على سلسلة توريد الحبوب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جنبًا إلى جنب مع نقاط ضعفها وتبعياتها. ويشمل هذا النهج جهات فاعلة مختلفة (عامة وخاصة)، ومراحل سلسلة القيمة (الإنتاج، والخدمات اللوجستية)، والسيناريوهات (للعمل كالمعتاد، والضغوطات). ومن خلال تلك الركائز الأساسية للعمل، يهدف المشروع إلى تحقيق المعرفة والابتكار في إطار شامل.

وختامًا، فإن تنفيذ هذه الاستراتيجيات المتكاملة سيساهم بشكل كبير في تعزيز الأمن الغذائي وصمود النظم الغذائية في مواجهة الأزمات المستقبلية. ويتطلب ذلك تعاون جميع الجهات ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.